بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2021

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ – البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم – ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً *لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)* ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف	
أمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري، وبالأخص نتيجة لتأجيل المدفوعات التنظيمية بسبب جائحة كوفيد – 19 المقدمة من المجموعة؛ • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية؛ و • تأثير جائحة كوفيد – 19 المنعكسة على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة حيث إنها تتطلب تطبيق مستوى جوهري من الاجتهادات وتقديرات بها درجة عالية من عدم التيقن، مما قد يغير بشكل جوهري تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 في الفترات المستقبلية. نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وبالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد – 19 وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 41% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النموذج والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقدير وتقييم: ○ سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد - 19؛ ○ الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة بالأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد – 19 مقابل متطلبات سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة؛ و ○ افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف (تتمة)	
أمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,698.5 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 91.3 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 31.1 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 60.2 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3. راجع ملخص لأهم السياسات المحاسبية والتقديرات والآراء المحاسبية الهامة المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: ○ تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم درجات تصنيف المجموعة مع مراعاة تأثيرات جائحة كوفيد – 19؛ ○ عملية تقييم الضمانات؛ و ○ عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك البحرين والكويت ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تتمة)

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى أحمد الجودر.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 45
23 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

	إيضاحات	2021	2020
		جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**284.8**	256.5
أذونات خزانة	5	**279.2**	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**337.5**	318.9
قروض وسلف العملاء	7	**1,607.2**	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	8	**985.8**	957.3
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	9	**78.5**	83.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**65.0**	65.5
ممتلكات ومعدات	11	**34.7**	35.5
مجموع الموجودات		**3,672.7**	3,760.4
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**254.9**	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**383.2**	399.2
اقتراضات لأجل	12	**245.1**	188.5
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	13	**2,125.6**	2,167.4
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**118.7**	160.5
مجموع المطلوبات		**3,127.5**	3,245.9
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**149.8**	136.2
أسهم خزانة	15	**(5.0)**	(5.2)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**72.1**	66.8
إحتياطي عام	15	**64.2**	61.6
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**(7.9)**	(11.4)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(12.2)**	(12.8)
أرباح مبقاة		**129.3**	125.6
توزيعات مقترحة	17	**46.9**	45.4
العائد إلى ملاك البنك		**542.8**	511.8
حقوق غير مسيطرة		**2.4**	2.7
مجموع حقوق الملكية		**545.2**	514.5
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,672.7**	3,760.4

مراد علي مراد	عبـدالله بـن خليفـــة بن سلمان آل خليفـــة	الدكتور عبدالرحمـن سيف
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

	إيضاحات	***2021***	*2020*
دخل الفوائد ودخل مشابه	18أ	**118.4**	137.7
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18ب	**(35.8)**	(56.9)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**82.6**	80.8
دخل الرسوم والعمولات – صافي	19	**15.9**	19.6
استثمارات ودخل آخر	20	**17.1**	18.3
مجموع الدخل التشغيلي		**115.6**	118.7
تكاليف الموظفين		**(36.3)**	(35.1)
مصروفات تشغيلية أخرى		**(24.5)**	(25.6)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(60.8)**	(60.7)
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	21	**(2.9)**	(5.6)
صافي الدخل التشغيلي		**51.9**	52.4
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**1.7**	(0.1)
الربح للسنة قبل الضرائب		**53.6**	52.3
(مصروف) / مخصص ضريبي انتفت الحاجة إليه	22	**(0.1)**	0.3
صافي الربح للسنة		**53.5**	52.6
العائد إلى:			
ملاك البنك		**53.1**	52.0
حقوق غير مسيطرة		**0.4**	0.6
		53.5	52.6
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.036**	0.035

مراد علي مراد	عبـدالله بـن خليفـــة بن سلمان آل خليفـــة	الدكتور عبدالرحمـن سيف
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

		جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية	
	إيضاح	***2021***	*2020*
صافي الربح للسنة		**53.5**	52.6
الدخل / (الخسارة) الأخرى			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
صافي التغيرفي القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**8.7**	0.8
البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي التحويل:			
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**0.6**	(0.6)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	16	**0.5**	(0.7)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة	16	**0.3**	(19.2)
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(3.7)**	(3.4)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة		**6.4**	(23.1)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**59.9**	29.5
العائد إلى:			
ملاك البنك		**59.5**	28.9
حقوق غير مسيطرة		**0.4**	0.6
		59.9	29.5

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

		العائد إلى ملاك البنك										
	إيضاحات	*رأس المال*	*أسهم خزانة*	*علاوة إصدار أسهم*	*إحتياطي قانوني*	*إحتياطي عام*	*تغيرات متراكمة في القيم العادلة*	*تعديلات تحويل عملات أجنبية*	*أرباح مبقاة*	*توزيعات مقترحة*	*المجموع*	*حقوق غير مسيطرة*	*مجموع حقوق الملكية*
الرصيد في 1 يناير 2020		129.7	(5.2)	105.6	61.6	54.1	11.2	(12.2)	144.6	54.5	543.9	3.1	547.0
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	52.0	-	52.0	0.6	52.6
خسارة شاملة أخرى		-	-	-	-	-	(22.6)	(0.6)	0.1	-	(23.1)	-	(23.1)
مجموع الدخل الشامل		-	-	-	-	-	(22.6)	(0.6)	52.1	-	28.9	0.6	29.5
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.4	-	0.4
خسارة تعديل محسوماً منها المساعدة الحكومية	2.5	-	-	-	-	-	-	-	(20.9)	-	(20.9)	-	(20.9)
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	-	(38.5)	(38.5)	(0.1)	(38.6)
أرباح أسهم عينية	17	6.5	-	-	-	-	-	-	-	(6.5)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	-	(2.0)	(2.0)	-	(2.0)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	-	5.2	-	-	-	(5.2)	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام	15	-	-	-	-	7.5	-	-	-	(7.5)	-	-	-
التغير في الحقوق غير المسيطرة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(0.9)	(0.9)
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	-	(45.4)	45.4	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020		136.2	(5.2)	105.6	66.8	61.6	(11.4)	(12.8)	125.6	45.4	511.8	2.7	514.5
الربح للسنة		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**53.1**	**-**	**53.1**	**0.4**	**53.5**
دخل شامل آخر		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3.5**	**0.6**	**2.3**	**-**	**6.4**	**-**	**6.4**
مجموع الدخل الشامل		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3.5**	**0.6**	**55.4**	**-**	**59.5**	**0.4**	**59.9**
الدفع على أساس الأسهم	42	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.5**	**-**	**0.5**	**-**	**0.5**
أرباح أسهم مدفوعة	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(27.0)**	**(27.0)**	**0.2**	**(26.8)**
أرباح أسهم عينية	17	**13.6**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(13.6)**	**-**	**-**	**-**
تبرعات خيرية	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(2.2)**	**(2.2)**	**-**	**(2.2)**
التغير في أسهم الخزانة	15	**-**	**0.2**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.2**	**-**	**0.2**
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	**-**	**-**	**-**	**5.3**	**-**	**-**	**-**	**(5.3)**	**-**	**-**	**-**	**-**
محول إلى الإحتياطي العام	15	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.6**	**-**	**-**	**-**	**(2.6)**	**-**	**-**	**-**
التغير في الحقوق غير المسيطرة		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(0.9)**	**(0.9)**
توزيعات مقترحة	17	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(46.9)**	**46.9**	**-**	**-**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021		**149.8**	**(5.0)**	**105.6**	**72.1**	**64.2**	**(7.9)**	**(12.2)**	**129.3**	**46.9**	**542.8**	**2.4**	**545.2**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

	إيضاحات	***2021***	*2020*
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**53.6**	52.3
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:			
استهلاك	11	**7.0**	7.1
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	21	**2.9**	5.6
حصة البنك من (ربح) / خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**(1.7)**	0.1
(دخل) / خسارة استثمارات		**(1.0)**	0.2
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(3.6)**	(3.5)
مستحقات على اقتراضات لأجل		**10.4**	12.9
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**67.6**	74.7
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**(2.5)**	37.5
أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أكثر		**208.6**	(3.4)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**5.0**	22.6
قروض وسلف العملاء		**(54.0)**	92.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**5.0**	(7.4)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(75.4)**	(32.8)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**(16.0)**	85.8
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء		**(41.8)**	(2.1)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**(52.2)**	3.0
ضريبة دخل مدفوعة		**(0.1)**	(0.1)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**44.2**	269.9
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(370.5)**	(538.2)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**350.3**	437.6
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**0.4**	3.0
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	10	**1.0**	3.1
شراء ممتلكات ومعدات		**(6.2)**	(7.5)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(25.0)**	(102.0)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى مدفوعة	17	**(29.2)**	(40.5)
سداد اقتراضات لأجل	12	**-**	(144.5)
اقتراضات لأجل إضافية	12	**56.6**	-
التغير في أسهم الخزانة	15	**0.2**	-
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**0.5**	0.4
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**28.1**	(184.6)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**47.3**	(16.7)
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي		**1.9**	(2.4)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**517.7**	536.8
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**566.9**	517.7
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**118.7**	138.3
فوائد مدفوعة		**31.5**	65.7

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022.

2 أساس الإعداد

2.1 الإطار وإساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بما في ذلك التعميمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية بشروط ميسرة استجابةً لجائحة كوفيد – 19. تتطلب هذه القواعد والأنظمة وبالأخص تعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/226/2020 المؤرخ في 21 يونيو 2020، تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، باستثناء ما يلي:

(أ) إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد – 19 دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛ و

(ب) إثبات المنح المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 التي تستوفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر. وسيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) الوردة أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أية منح مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 20 - المتعلق بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.

يشار فيما يلي إلى الإطار المذكور أعلاه كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة باسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

لغرض هذه القوائم المالية الموحدة، تم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع الإطار الوادر أعلاه.

2.2 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.3 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات البنك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم يذكر خلاف ذلك.

2 أساس الإعداد (تتمة)

2.4 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

محتفظ بها بصورة مباشرةً من قبل البنك	*الملكية*		*بلد التأسيس*	*النشاط*
	2021	*2020*		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	**100%**	100%	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	**100%**	100%	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة مباشرةً من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

محتفظ بها بصورة غير مباشرةً من قبل البنك	*الملكية الفعلية*		*شركة تابعة محتفظ بها من قبل*	*بلد التأسيس*	*النشاط*
	2021	*2020*			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	**70%**	70%	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.*	**40%**	60%	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	دولة الكويت	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية
إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات	**70%**	70%	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات إدارية من قبل أطراف أخرى

* اعتباراً من 1 يناير 2021، قامت المجموعة بسحب 20% من حصة ملكيتها في شركاتها التابعة، إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.، وبالتالي خفضت حصة ملكيتها إلى 40%. راجع الإيضاح رقم 10.

خلال سنة 2020، وقع البنك وشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة") مذكرة تفاهم لتسهيل العملية الرسمية للاستحواذ المحتمل من قبل البنك لبعض الموجودات المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإثمار القابضة. لقد بدأت المرحلة الأولى من إجراءات العناية الواجبة في شهر يناير 2021، وتم الانتهاء منها في شهر يونيو 2021. وبعد ذلك، دخل الطرفان في مفاوضات لتحديد الموجودات التي يتعين إقتناؤها وشروط الاستحواذ. وبعد امعان التفكير، قرر البنك وشركة الإثمار القابضة إيقاف إجراء المزيد من المفاوضات. وعلى الرغم من اهتمام كلا الطرفين بإنجاز هذه الصفقة الواعدة، إلا أنهما لم يتمكنا من الاتفاق على شروط مواتية لكلا المؤسستين لمواصلة المفاوضات.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

2 أساس الإعداد (تتمة)

2.4 أساس التوحيد (تتمة)

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 عملية احتساب الموجودات المالية المعدلة والمنح الحكومية

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع الإيضاح رقم 2.1) باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، وكما تم إصدار توجيهات مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 24.5 مليون دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة 789.8 مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتأثرين.

وعلاوة على ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات مساعدة مالية بقيمة 3.6 مليون دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم المرافق العامة) المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 مباشرةً في حقوق الملكية.

يتضمن صافي الدّين البالغ 20.9 مليون دينار بحريني المحتسب على القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للمجموعة على خسائر التعديل لمرة واحدة بقيمة 3.5 مليون دينار بحريني والمساعدة المالية من الحكومة البالغة 0.4 مليون دينار بحريني، نتيجة لتطبيق طريقة أسهم حقوق الملكية لاستثمارات المجموعة في شركة زميلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتعديلات جديدة إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية، والتي هي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021:

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.1 معايير وتعديلات جديدة إلزامية للسنة (تتمة)

(أ) إصلاح سعر الفائدة المرجعي: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

يتم إجراء إصلاح أساسي لأسعار الفائدة المرجعية الرئيسية على الصعيد العالمي، بما في ذلك استبدال بعض أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك (أيبور) بأسعار بديلة تكاد تكون خالية من المخاطر (المشار إليها باسم "إصلاح إيبور"). لدى المجموعة تعرضات لأيبور على أدواتها المالية التي سيتم إصلاحها كجزء من هذه المبادرة على نطاق السوق. تقوم المجموعة حالياً بتعديل أو الإعداد لتعديل الشروط التعاقدية استجابةً لإصلاح أيبور. تتوقع المجموعة بأن يكون لإصلاح أيبور تأثيرات جوهرية على العمليات التشغيلية وإدارة المخاطر والمحاسبة في جميع مجالات أعمالها.

يلعب مؤشر أيبور، مثل أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك في لندن ("ليبور")، دوراً بالغ الأهمية في الأسواق المالية العالمية، حيث تعمل كأسعار مرجعية للمشتقات المالية والقروض والأوراق المالية وكمعايير في تقييم الأدوات المالية. وقد أدت حالات عدم التيقن التي تحيط بسلامة مؤشر أيبور في السنوات الأخيرة إلى قيام الجهات التنظيمية والبنوك المركزية ومشاركي السوق بالعمل من أجل الانتقال إلى أسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر، وكما أوصت المجموعات العاملة التي تحرك السوق في الولايات القضائية المعنية بأسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر، والتي يتم اعتمادها تدريجياً.

إصلاح سعر الفائدة المرجعي - أصبحت التعديلات التي أدخلت على المرحلة 2 نافذة اعتباراً من 1 يناير 2021 والتي تعالج المسائل التي قد تؤثر على إعداد التقارير المالية نتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، بما في ذلك تأثير التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناتجة عن استبدال سعر الفائدة المرجعي بسعر مرجعي بديل. تقدم التعديلات اعفاءً عملياً من بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بالتغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية والتزامات عقد الإيجار ومحاسبة التحوط. لقد طبقت المجموعة متطلبات "إصلاح سعر الفائدة المرجعي" تعديلات المرحلة 2 التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (إصلاح أيبور المرحلة 2) التي أصبحت إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقتضي التعديلات من المنشأة احتساب التغير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي يقتضيها إصلاح سعر الفائدة المرجعي عن طريق تحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص على استثناءات معينة لمتطلبات محاسبة التحوط.

ومن المقرر إيقاف أغلبية أسعار ليبور والأسعار الأخرى لأبيور بعد 31 ديسمبر 2021 واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض أسعار ليبور بعملة الدولار الأمريكي حيث يتم تأجيل إيقافها حتى 30 يونيو 2023.

يقدم إصلاح أيبور المرحلة 2 إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر خالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط. ويتضمن ذلك على إعادة تعريف مخاطر التحوط للإشارة إلى سعر خالي من المخاطر، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و/أو بند التحوط للإشارة إلى سعر خالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء تحديثات على وثائق التحوط مع نهاية فترة إعداد التقرير المالي التي يتم فيها استبدال الوثائق. وبالنسبة للتقييم بأثر رجعي لفعالية التحوط، يجوز للمجموعة أن تختار على أساس تحوط كل حالة على حدة إعادة تعيين تغيرات القيمة العادلة المتراكمة إلى الصفر. يجوز للمجموعة أن يعين سعر الفائدة كعنصر لتحوط المخاطر غير المحددة تعاقدياً للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط، شريطة أن يكون عنصر مخاطر أسعار الفائدة قابلا للتحديد بشكل منفصل، على سبيل المثال، هو معيار مرجعياً يستخدم على نطاق واسع في السوق لتسعير القروض والمشتقات. بالنسبة للتحوطات مجموعات من البنود، يتطلب من المجموعة أن تحول إلى المجموعات الفرعية تلك الأدوات التي تشير إلى الأسعار الخالية من المخاطر. يجب إعادة أي علاقات تحوط قبل تطبيق المرحلة 2 لإصلاح أيبور التي تم إيقافها فقط نتيجة لإصلاح أيبور وتستوفي المعايير المؤهلة للمحاسبة التحوط عند تطبيق المرحلة 2 لإصلاح أيبور ، عند التطبيق المبدئي. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 36.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.1 معايير وتعديلات إلزامية للسنة (تتمة)

(ب) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: المتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بعد 30 يونيو 2020

بتاريخ 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بمحاسبة تعديل عقود الإيجار لامتيازات الإيجار الناتجة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد - 19. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تقييم ما إذا كان امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 من المؤجر هو تعديل لعقد الإيجار. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتجة عن امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها التغيير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، إذا لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار. لقد كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير تفشي جائحة كوفيد – 19، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتاريخ 31 مارس 2021 بتمديد فترة تطبيق الوسيلة العملية إلى 30 يونيو 2022. يتم تطبيق التعديل على فترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 أبريل 2021. يسمح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

(أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين

في شهر مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح. وبمجرد أن يصبح إلزامياً، سوف يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 المتعلق بعقود التأمين الذي تم إصداره في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (أي عقود التأمين وإعادة التأمين المباشرة على الحياة وغير الحياة)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها، وكذلك على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات سمات المشاركة التقديرية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو إلزامي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع عرض أرقام المقارنة المطلوبة. يسمح بالتطبيق المبكر شريطه أن تطبق المنشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في أو قبل تاريخ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. تتوقع المجموعة بأن يؤدي المعيار الجديد تغيرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بالتزامات عقود التأمين الخاصة بالمجموعة، ومن المرجح أن يكون له تأثير على الأداء المالي الموحد ومجموع الحقوق بالإضافة إلى العرض والإفصاح. لا تزال الإدارة تقوم بإجراء هذا التقييم.

(ب) تعريف التقديرات المحاسبية – التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

في شهر فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8، قدم فيها تعريفاً "للتقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس ومدخلاته لوضع التقديرات المحاسبية. إن هذه التعديلات هي إلزامية لفترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023 وتنطبق على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في بداية تلك الفترة أو بعدها. يسمح بالتطبيق المبكر طالما يتم الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

(ج) تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

في شهر يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.2 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

(ج) تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (تتمة)
هذه التعديلات هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(د) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 – المتعلق بالعقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد
في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً. تطبق التعديلات "نهج التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرةً بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرةً بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرةً بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد. بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(هـ) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديل على العقارات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والذي يحظر على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر. هذه التعديلات هي إلزامية للفترات إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(و) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – المتعلق بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى الصيغة السابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (إطار العمل الصادر في سنة 1989) مع الإشارة إلى الصيغة الحالية الصادر في شهر مارس 2018 (الإطار المفاهيمي) دون تغيير متطلباته بشكل جوهري. تضيف التعديلات استثناء لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 لتجنب إصدار المكاسب أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت أن تطبق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا هناك الالتزام الحالي في تاريخ الاقتناء. وفي الوقت نفسه، تضيف التعديلات فقرة جديدة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات في تاريخ الإقتناء. بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(ز) التحسينات السنوية على دورة 2018 - 2020
تتضمن هذه التحسينات على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 المتعلق بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى – شركة تابعة باعتبارها جهة تتبني لأول مرة؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية – رسوم فحص "بنسبة 10%" لاستبعاد المطلوبات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة – فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة؛ و
- أمثلة توضيحية مصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 – المتعلق بعقود الإيجار - حوافز الإيجار.

هذه التحسينات هي إلزامية لفترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ التطبيق المبدئي.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاثبات والقياس المبدئي
جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

2. التصنيف

الموجودات المالية
عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك ، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2. التصنيف (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)
يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم
لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية
تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. الاستبعاد

الموجودات المالية
إذا تم تعدي الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية
عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:
- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

3. الاستبعاد (تتمة)

المطلوبات المالية
يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح أيبور
تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية إذا حدث تعديل جوهري في أحكامها وشروطها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل بعض الأدوات المالية أو سيتم تعديلها خلال سنة 2022 عند انتقالها من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد تحدث تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية وقت الانتقال.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الوسيلة العملية على النحو الوارد أدناه في الإيضاح رقم 3.3 (أ.ب)، لكي يعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة لأية تغيرات لا تغطيها الوسيلة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرية، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. وإذا لم تكن التغيرات جوهرية، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الوسيلة العملية ، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف
يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الإئتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية
تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:
- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الديّن الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الديّن المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(د) الأوراق المالية الاستثمارية (تتمة)
تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة
تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية
تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفاة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(و) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)
تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد نتائج مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من نهج على مرحلتين.

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً
في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (ديّن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

تتضمن الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل. للحصول على تفصيل إضافية راجع إيضاح 33.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي
يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- بالنسبة لأدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب
يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض
تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على مزيد من التفاصيل راجع الإيضاحين رقم 33.3 (هـ) و34.

(ل) إقتراضات لأجل
يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة ومشروعها المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)
إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات
تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع
تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل تكوين له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع
تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع
لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع
وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضون الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب
لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم
تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات
يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة
يتم خصم أسهم الخزانة من من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة
تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها
يتم تضمين أرباح الأسهم الموصي بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ذ) الضمانات المالية
ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية
تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات المالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ظ) محاسبة التحوط
تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ظ) محاسبة التحوط (تتمة)
تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان علية في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط
لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

1) تحوطات القيمة العادلة
فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن ينشأ عدم فعالية التحوط من:
- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

2) تحوطات التدفقات النقدية
وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط
يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تأثير إصلاح أيبور المرحلتين 1 و2 على محاسبة التحوط
تطبق المجموعة الإعفاءات المؤقتة على علاقات التحوط المتأثرة مباشرةً بإصلاح أيبور خلال السنة قبل استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى إصلاح أيبور إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط.

تتطلب المرحلة 1 من إصلاح أيبور أنه فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي تتأثر بإصلاح، يجب على المجموعة أن تفترض أنه لغرض تقييم فعالية التحوط المتوقعة في المستقبل، لا يتم تغيير سعر الفائدة نتيجة لإصلاح أيبور.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ظ) محاسبة التحوط (تتمة)

تأثير إصلاح أيبور المرحلتين 1 و2 على محاسبة التحوط (تتمة)

قد طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور في تاريخ نفاذه في 1 يناير 2021. تقدم المرحلة 2 من إصلاح أيبور إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. وتتطلب الإعفاءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط، وهي موضحة في الإيضاح رقم 3.1 (أ).

وبموجب أحدى الإعفاءات ضمن إطار المرحلة 2 من إصلاح أيبور، يجوز للمجموعة أن تختار الأسعار المرجعية البديلة الفردية التي تم تحديدها على أنها تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند التحوط للتغيرات الناتجة عن عنصر غير محدد تعاقدياً لمخاطر أسعار الفائدة، ليتم اعتباره مستوفياً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الذي يمكن تحديده بشكل منفصل. بالنسبة لكل سعر مرجعي بديل طبق عليه الإعفاء، تعتبر المجموعة بأن كلاً من حجم وسيولة السوق للأدوات المالية التي تشير إلى السعر المرجعي البديل والتي يتم تسعيرها باستخدام السعر المرجعي البديل ستزداد خلال فترة الـ 24 شهراً، مما يؤدي إلى أن يصبح عنصر مخاطر السعر المرجعي البديل قابلاً للتحديد بشكل منفصل عند تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.

(أأ) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أب) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أج) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة مقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على السلع والخدمات قبل نقلها إلى العميل.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أج) إثبات الدخل والمصروفات (تتمة)
الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادة ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور اعتبارا من تاريخ نفاذه، مما يسمح، باعتبارها وسيلة عملية، بإجراء تغيرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغيرات في سعر الفائدة العائم، شريطة استيفاء شروط معينة. وتتضمن الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح أيبور وأن يتم الانتقال على أساس معادل اقتصادياً.

(أد) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرةً إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة
كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(أهـ) النقد وما في حكمه
يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أو) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر
قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

أ) الحق في استخدام الموجودات
تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار
في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أز) منح حكومية
يتم إثبات المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنحة سيتم استلامها وسيتم الامتثال لجميع الشروط المرفقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند من بنود المصروفات، يتم إثباتها كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم فيها احتساب التكاليف ذات الصلة، والتي تهدف إلى التعويض عنها. عندما تتعلق المنحة بموجود، يتم إثباته كدخل بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود ذي الصلة. للحصول تفاصيل إضافية راجع الإيضاحين رقم 2.1 و2.5

عندما تستلم المجموعة منح من الموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الموجود والمنحة بالمبالغ الإسمية وتدرج في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود، بناءً على نمط استهلاك منافع الموجود الأساسي بموجب أقساط سنوية متساوية.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة
في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

1) مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب تطبيق الاجتهادات لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

4) اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه الترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

3 السياسات المحاسبية (تتمة)

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

5) تأثير كوفيد-19

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. وقد أدى كوفيد – 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المجموعة تستند بالأساس على اقتصاديات تعتمد بشكل أكبر نسبياً على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي.

كاستجابة تنظيمية لتفشي جائحة فيروس كورونا، أصدر مصرف البحرين المركزي إجراءات تخفيف مختلفة من الوقت لآخر لاحتواء التداعيات المالية لجائحة كوفيد - 19. وتتضمن هذه بالأساس، العديد من برامج التأجيل للعملاء المؤهلين سواء بفائدة أو بدون فائدة وخفض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر لجميع البنوك المؤسسة محليا ونسبة الاحتياطي النقدي لبنوك التجزئة والحد الأقصى لرسوم التاجر والتعديلات على فترة المصالحة لتحويل حالات التعرض من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 والتخفيف فيما يتعلق بالأيام التي فات فيها موعد استحقاقها لمعايير تصنيف مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة والتخفيف من نسبة القرض إلى القيمة للرهون العقارية السكنية.

وقد تدخلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءاً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وقد تأثرت المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو القابلة للرصد. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

لقد أثرت جائحة كوفيد – 19 بشكل جوهري على تحديد المجموعة لمخصص الخسائر الائتمانية واستلزم تطبيق قرارات مشددة. وقد أدت إجراءات احتواء جائحة كوفيد – 19 إلى تقليص النشاط الاقتصادي بشكل حاد في العديد من البلدان، مما أدى إلى انخفاض لم يسبق له مثيل في الناتج المحلي الإجمالي وحدوث زيادة ملحوظة في البطالة ابتداء من ربيع سنة 2020. فقد دعمت السياسة المالية والنقدية الجوهرية، وكذلك برامج التأجيل التي يتولاها البنك، بشكل عام، الانخفاض في حالات التعثر في السداد خلال السنة. ومع ذلك، إلا أن عودة انتشار الفيروس وإعادة فرض إجراءات الاحتواء بدرجات متفاوتة في بعض المناطق، بالإضافة إلى تخفيف بعض عناصر الدعم المالي، قد أدى إلى المزيد من أوجة عدم التيقن فيما يتعلق بتوقيت ومدى التعافي. نظراً لوجود حالات عدم التيقن بشأن كيفية تطور إجراءات الاحتواء والدعم، وأن المدخلات المستخدمة تخضع بطبيعتها للتغير، مما قد يغير بشكل جوهري تقدير المجموعة لمخصص المرحلة 1 والمرحلة 2 للخسائر الائتمانية في الفترات المستقبلية.

كما أخذت المجموعة في الاعتبار مختلف التعميمات والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد تضمنت هذه على تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراء تعديلات على احتمالات السيناريو التي كانت تستخدم مسبقاً في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2021	*2020*
نقد في الصندوق والخزينة	**23.4**	20.3
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**207.4**	184.7
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**54.0**	51.5
	284.8	256.5

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين، والتي تم إدرجها بالتكلفة المطفأة، وتبلغ قيمتها 279.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 487.8 مليون دينار بحريني). كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 9.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 41.2 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2021	*2020*
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**264.9**	187.9
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**72.8**	131.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.2)**	(0.2)
	337.5	318.9

7 قروض وسلف العملاء

في 31 ديسمبر 2021	***المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً***	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**673.2**	**274.4**	**79.5**	1,027.1
قروض استهلاكية	**651.7**	**10.7**	**9.0**	671.4
	1,324.9	**285.1**	**88.5**	1,698.5
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(4.7)**	**(26.4)**	**(60.2)**	(91.3)
	1,320.2	**258.7**	**28.3**	1,607.2

في 31 ديسمبر 2020	*المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً*	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	639.1	301.2	94.0	1,034.3
قروض استهلاكية	592.0	12.5	9.4	613.9
	1,231.1	313.7	103.4	1,648.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(6.3)	(22.8)	(63.3)	(92.4)
	1,224.8	290.9	40.1	1,555.8

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

	2021			
	لغاية 30 يوماً	***من 31 إلى 60 يوماً***	***من 61 إلى 89 يوماً***	***المجموع***
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**69.8**	**11.1**	**4.3**	**85.2**
قروض استهلاكية	**15.0**	**2.5**	**11.2**	**28.7**
	84.8	**13.6**	**15.5**	**113.9**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

	2020			
	لغاية 30 يوماً	*من 31 إلى 60 يوماً*	*من 61 إلى 89 يوماً*	*المجموع*
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	9.4	-	0.4	9.8
قروض استهلاكية	14.3	4.6	12.8	31.7
	23.7	4.6	13.2	41.5

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه الفائت موعد استحقاقها بأنها مضمحلة ائتمانياً.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2021	*2020*
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,412.8**	1,373.8
آسيا	**99.1**	97.3
أوروبا	**69.8**	32.4
أخرى	**25.5**	52.3
	1,607.2	1,555.8
القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	**588.6**	530.5
تجاري وصناعي	**489.9**	477.5
إنشائي وعقاري	**281.0**	266.7
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**117.5**	140.9
حكومي وقطاع عام	**7.3**	14.9
أخرى	**122.9**	125.3
	1,607.2	1,555.8

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

	2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
الرصيد في 1 يناير	**2.9**	**21.3**	**56.2**	**80.4**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**1.7**	**(1.7)**	**-**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(3.0)**	**3.2**	**(0.2)**	**-**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**-**	**(0.1)**	**0.1**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**1.6**	**1.2**	**2.8**	**5.6**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(6.9)**	**(6.9)**
معاد تخصيصها خلال السنة	**-**	**-**	**(0.7)**	**(0.7)**
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	**0.5**	**(0.4)**	**1.5**	**1.6**
الرصيد في 31 ديسمبر	**3.7**	**23.5**	**52.8**	**80.0**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف (تتمة)

	2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير	3.2	19.0	69.0	91.2
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.8	(0.8)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(1.2)	1.2	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(1.1)	1.1	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.6	1.4	5.8	7.8
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(17.5)	(17.5)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(0.5)	1.6	(2.2)	(1.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	2.9	21.3	56.2	80.4

2) قروض استهلاكية

	2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
الرصيد في 1 يناير	**3.4**	**1.5**	**7.1**	**12.0**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.4**	**(0.4)**	**-**	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	**0.1**	**(0.1)**	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**(0.2)**	**(0.4)**	**0.6**	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(2.6)**	**2.1**	**0.6**	**0.1**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	**(1.5)**	**(1.5)**
معاد تخصيصها خلال السنة	-	-	**0.7**	**0.7**
الرصيد فى 31 ديسمبر	**1.0**	**2.9**	**7.4**	**11.3**

	2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
الرصيد في 1 يناير	1.7	2.6	7.8	12.1
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.6	(0.6)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	-	(0.2)	0.2	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.1	(0.3)	1.1	1.9
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(2.0)	(2.0)
الرصيد في 31 ديسمبر	3.4	1.5	7.1	12.0

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 50.2 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 71.8 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 77.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 89.4 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

7 قروض وسلف العملاء (تتمة)

2) قروض استهلاكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021، بلغت الفوائد المعلقة على القروض الفائت موعد استحقاقها التي تم اضمحلالها بالكامل 28.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 24.1 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ المبلغ التعاقدي القائم على الموجودات المالية التي شطبها من المجموعة والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ 90.8 مليون دينار بحريني (2020: 91.6 مليون دينار بحريني).

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

	المرحلة 1	***المرحلة 2***	***المرحلة 3***	***المجموع***
1 يناير 2021	**1,231.1**	**313.7**	**103.4**	**1,648.2**
صافي الموجودات الممنوحة	**480.7**	**43.3**	**-**	**524.0**
مدفوعات وموجودات مستبعدة	**(392.5)**	**(64.0)**	**(1.7)**	**(458.2)**
تحويلات من المرحلة 1	**50.9**	**(44.9)**	**(6.0)**	**-**
تحويلات من المرحلة 2	**(36.1)**	**36.9**	**(0.8)**	**-**
تحويلات من المرحلة 3	**(0.9)**	**(1.1)**	**2.0**	**-**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(8.4)**	**(8.4)**
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**(8.3)**	**1.2**	**-**	**(7.1)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**1,324.9**	**285.1**	**88.5**	**1,698.5**

	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
1 يناير 2020	1,367.1	302.8	104.3	1,774.2
صافي الموجودات الممنوحة	471.8	122.4	-	594.2
مدفوعات وموجودات مستبعدة	(597.5)	(103.4)	(1.5)	(702.4)
تحويلات من المرحلة 1	36.2	(36.0)	(0.2)	-
تحويلات من المرحلة 2	(33.0)	33.5	(0.5)	-
تحويلات من المرحلة 3	(6.9)	(9.5)	16.4	-
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(15.7)	(15.7)
تعديلات صرف العملات الأجنبية	(6.6)	3.9	0.6	(2.1)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	1,231.1	313.7	103.4	1,648.2

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2021	***مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر***	***مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر****	***مدرجة بالتكلفة المطفأة***	***المجموع***
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	**-**	**389.9**	**36.4**	**426.3**
سندات أخرى	**-**	**286.3**	**-**	**286.3**
أسهم حقوق الملكية	**-**	**45.5**	**-**	**45.5**
	-	**721.7**	**36.4**	**758.1**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	**-**	**-**	**192.0**	**192.0**
سندات أخرى	**-**	**7.1**	**-**	**7.1**
أسهم حقوق الملكية	**-**	**27.9**	**-**	**27.9**
صناديق مدارة	**1.3**	**-**	**-**	**1.3**
	1.3	**35.0**	**192.0**	**228.3**
	1.3	**756.7**	**228.4**	**986.4**
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**-**	**(0.6)**	**-**	**(0.6)**
	1.3	**756.1**	**228.4**	**985.8**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

8 أوراق مالية استثمارية (تتمة)

31 ديسمبر 2020	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	375.1	14.4	389.5
سندات أخرى	-	350.9	-	350.9
أسهم حقوق الملكية	-	43.3	-	43.3
	-	769.3	14.4	783.7
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	146.6	146.6
أسهم حقوق الملكية	-	27.0	-	27.0
صناديق مدارة	0.7	-	-	0.7
	0.7	27.0	146.6	174.3
	0.7	796.3	161.0	958.0
محسوماً منها: الخسائرالائتمانية المتوقعة	-	(0.7)	-	(0.7)
	0.7	795.6	161.0	957.3

* كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي 480.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 534.4 مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن الأرواق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 84.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 94.7 مليون دينار بحريني) وأسهم حقوق ملكية إسلامية بقيمة لا شيء مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 1.2 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفاة):

2021

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً***	***المجموع****
الرصيد في 1 يناير	**0.2**	**0.5**	**-**	**0.7**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**0.1**	**(0.2)**	**-**	**(0.1)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**0.3**	**0.3**	**-**	**0.6**

2020

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً*	*المجموع**
الرصيد في 1 يناير	0.2	0.3	-	0.5
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	0.2	-	0.2
الرصيد في 31 ديسمبر	0.2	0.5	-	0.7

لم يتم إثبات مخصص الخسارة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

8 أوراق مالية استثمارية (تتمة)

* تتضمن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة على السندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة والبالغة 0.005 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 0.005 مليون دينار بحريني).

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2021	*2020*
فوائد مستحقة القبض	**18.8**	19.1
ذمم مدينة*	**24.8**	29.7
ضمان قيد البيع**	**15.0**	12.6
مصروفات مدفوعة مقدماً	**2.3**	2.3
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح رقم 22)	**1.4**	1.6
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح رقم 28)	**3.8**	2.7
موجودات أخرى	**12.4**	15.1
	78.5	83.1

* يتضمن ذلك على رصيد مستحق القبض تم أخذ مخصص له بالكامل بقيمة 6.2 مليون دينار بحريني (2020: 6.2 مليون دينار بحريني) يتعلق بمبلغ مدفوع من قبل المجموعة على الضمان المالي الذي تم الاستناد إليه.

** خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.4 مليون دينار بحريني (2020: لا شيء دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. راجع الإيضاح رقم 21.

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2020: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22.00% (2020: 22.00%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40.00% (2020: 40.00%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 24.27% (2020:24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 50.00% (2020: 50.00%) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات.

لدى المجموعة 49.96% (2020: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2020: 24.99%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45.00% (2020: 45.00%) حصة ملكية في آل أس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب، وهي شراكة مشروع مشترك مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2020: 60.00%) حصة ملكية في إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.، شركة تأسست في دولة الكويت في مجال تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية. راجع الإيضاح رقم 2.4.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

	2021	*2020*
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
في 1 يناير	**65.5**	70.6
مساهمة إضافية واقتناءات خلال السنة	**-**	0.1
حصة البنك من الربح / (الخسارة) للسنة	**1.7**	(0.1)
أرباح أسهم مستلمة	**(1.0)**	(3.1)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح رقم 16)	**0.5**	(0.7)
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**(0.8)**	1.8
توزيع رأس المال	**(0.9)**	-
تغيرات أخرى في أسهم حقوق الملكية	**-**	(3.1)
في 31 ديسمبر	**65.0**	65.5

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهرية:

	2021	*2020*
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**75.8**	76.0
مجموع المطلوبات	**49.0**	48.7
المعلومات ذات الصلة بالأرباح أو الخسائر		
الإيراد	**7.1**	3.7
صافي الربح / (الخسارة) للسنة	**1.8**	(1.3)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**1.8**	(2.5)

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهرية. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

	2021	*2020*
صافي دخل الفوائد	**20.0**	24.6
إجمالي ربح مبيعات السيارات	**5.9**	4.3
دخل تشغيلي آخر	**8.0**	7.5
مجموع الدخل التشغيلي	**33.9**	36.4
مصروفات تشغيلية	**(17.7)**	(19.1)
مصروفات تشغيلية أخرى	**(12.0)**	(13.2)
الربح المعدل للسنة	**4.2**	4.1
حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة	**1.0**	0.9

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

	2021	*2020*
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**33.7**	9.2
قروض وسلف العملاء	**235.0**	286.6
المخزون	**14.6**	22.5
موجودات أخرى	**44.4**	50.5
مجموع الموجودات	**327.7**	368.8
المطلوبات		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**20.6**	25.2
قروض لأجل تابعة للبنك	**175.0**	209.6
مجموع المطلوبات	**195.6**	234.8
إحتياطي التبرعات الخيرية	**(0.3)**	(0.5)
حقوق الملكية المعدلة	**131.8**	133.5
نسبة حصة ملكية المجموعة	**23.03%**	23.03%
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**30.4**	30.7

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في 30 سبتمبر 2021 والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في 31 ديسمبر 2021 (2020: نفسه).

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 23.3 مليون دينار بحريني (2020: 24.0 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	***عقارات ومباني***	***أثاث ومعدات***	***الحق في استخدام الموجودات***	***أعمال رأسمالية قيد التنفيذ***	***المجموع***
التكلفة	**8.8**	**29.7**	**57.8**	**11.5**	**0.1**	**107.9**
محسوماً منها:						
الاستهلاك المتراكم	**-**	**(19.6)**	**(48.0)**	**(5.6)**	**-**	**(73.2)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2021	**8.8**	**10.1**	**9.8**	**5.9**	**0.1**	**34.7**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً	*عقارات ومباني*	*أثاث ومعدات*	*الحق في استخدام الموجودات*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ*	*المجموع*
التكلفة	8.8	28.7	54.4	11.1	0.2	103.2
محسوماً منها:						
الاستهلاك المتراكم	-	(18.2)	(44.9)	(4.6)	-	(67.7)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020	8.8	10.5	9.5	6.5	0.2	35.5

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 7.0 مليون دينار بحريني (2020: 7.1 مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	*سنة الاستحقاق*	*القيمة المدرجة*	
		2021	*2020*
5.50%	2024	**188.5**	188.5
1.87% (عائم)	2023	**56.6**	-
		245.1	188.5

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	2021	*2020*
ودائع لأجل	**653.8**	719.7
حسابات توفير	**809.6**	784.5
حسابات جارية	**540.6**	568.9
حسابات ودائع أخرى	**121.6**	94.3
	2,125.6	2,167.4

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2021	*2020*
فوائد مستحقة الدفع	**19.5**	15.2
مصروفات مستحقة	**29.9**	38.4
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح رقم 28)	**28.6**	57.9
ذمم دائنة	**27.1**	31.7
التزامات عقد الإيجار	**6.1**	6.5
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (إيضاح رقم 29)	**3.9**	4.1
مطلوبات أخرى	**3.6**	6.7
	118.7	160.5

15 حقوق الملكية

	2021	*2020*
(1) رأس المال		
المصرح به:		
1,500,000,000 سهم (2020: 1,500,000,000 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**150.0**	150.0
الصادر والمدفوع بالكامل:		
1,497,909,965 سهم (2020: 1,361,736,332 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**149.8**	136.2

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم	
	2021	*2020*
الأسهم في 1 يناير	**1,361,736,332**	1,296,891,745
مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية	**136,173,633**	64,844,587
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,497,909,965**	1,361,736,332

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 12,174,813 (2020: 12,073,869) سهم من أسهمه الخاصة.

	2021	*2020*
المقابل المدفوع	**(5.0)**	(5.2)

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

15 حقوق الملكية (تتمة)

(1) رأس المال (تتمة)

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

وفقًا للتوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2020، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبلغ إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد (2020: نفسه). قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره 0.022 مليون دينار بحريني (2020: 0.221 مليون دينار بحريني) لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية.

(6) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 5.3 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2020: 5.2 مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 2.6 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي العام (2020: 7.5 مليون دينار بحريني). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2021	*2020*
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**(10.2)**	11.7
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	**(2.3)**	(0.1)
محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(3.6)**	(3.6)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	**(0.1)**	0.2
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	**9.0**	(18.4)
في 31 ديسمبر	**(7.2)**	(10.2)
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**(1.2)**	(0.5)
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (إيضاح رقم 10)	**0.5**	(0.7)
في 31 ديسمبر	**(0.7)**	(1.2)
	(7.9)	(11.4)

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

17 توزيعات مقترحة

	2021	*2020*
أرباح أسهم نقدية	**29.7**	27.0
أرباح أسهم عينية	**15.0**	13.6
محول إلى الإحتياطي العام [إيضاح رقم 15 (7)]	**-**	2.6
تبرعات خيرية	**2.2**	2.2
	46.9	45.4

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2021 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم (2020: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم). وعلاوة على ذلك، إقترح مجلس الإدارة تحويل 0% (2020: 5%) من الربح السنوي للمجموعة إلى الإحتياطي العام باجمالي لا شيء دينار بحريني (2020: 2.6 مليون دينار بحريني).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2020 (2020: بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة و0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

أ) دخل الفوائد ودخل مشابه

	2021	*2020*
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض وسلف العملاء	**75.6**	84.4
أوراق مالية استثمارية	**5.5**	3.6
أذونات خزانة	**7.5**	13.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**4.0**	8.2
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أوراق مالية استثمارية	**25.8**	28.4
	118.4	137.7

ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة

	2021	*2020*
على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(18.3)**	(26.1)
ودائع العملاء	**(17.5)**	(30.8)
	(35.8)	(56.9)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**82.6**	80.8

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

	2021	*2020*
دخل الرسوم والعمولات	**38.5**	35.8
مصروفات الرسوم والعمولات	**(22.6)**	(16.2)
	15.9	19.6

ومن ضمن دخل الرسوم والعمولات خسارة قدرها 0.04 مليون دينار بحريني (2020: مكسب قدره 0.03 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2021	*2020*
دخل أرباح أسهم	**2.6**	2.6
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**6.5**	5.3
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	**3.6**	3.5
دخل من الأنشطة التجارية *	**4.1**	5.3
دخل آخر	**0.3**	1.6
	17.1	18.3

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر الخارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

	2021	*2020*
قروض وسلف العملاء (إيضاح رقم 7)	**5.6**	9.7
مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة	**(2.8)**	(1.7)
أرواق مالية استثمارية (إيضاح رقم 8)	**(0.1)**	0.2
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**(0.2)**	(2.6)
ضمان قيد البيع	**0.4**	-
	2.9	5.6

22 الضرائب

	2021	*2020*
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح رقم 9)	**1.4**	1.6
القائمة الموحدة للارباح أو الخسائر		
(مصروف) ضريبي موجل / إنتفت الحاجة إليه على العمليات الأجنبية	**(0.1)**	0.3

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 43.68%).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

22 الضرائب (تتمة)

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2021	*2020*
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**53.1**	52.0
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**53.1**	52.0
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,485,527,406**	1,486,125,600
النصيب الأساسي المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.036**	0.035

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية للأفراد** تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.
- **الخدمات المصرفية للشركات** تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.
- **الخدمات المصرفية الدولية** تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

أنشطة الاستثمار والخزانة تقدم بالأساسي خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشتمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

الأنشطة الأخرى تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

	الخدمات المصرفية للأفراد	***الخدمات المصرفية للشركات***	***الخدمات المصرفية الدولية***	***الاستثمار وأنشطة الخزانة***	***الأنشطة الأخرى***	***المجموع***
دخل الفوائد	**34.7**	**27.1**	**17.7**	**38.9**	**-**	**118.4**
مصروفات الفوائد	**(3.6)**	**(4.6)**	**(9.7)**	**(17.9)**	**-**	**(35.8)**
سعر تحويل الأموال الداخلية	**(3.2)**	**(4.0)**	**2.6**	**(9.1)**	**13.7**	**-**
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**27.9**	**18.5**	**10.6**	**11.9**	**13.7**	**82.6**
دخل تشغيلي آخر	**10.6**	**2.7**	**4.0**	**10.8**	**4.9**	**33.0**
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**38.5**	**21.2**	**14.6**	**22.7**	**18.6**	**115.6**
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	**0.6**	**(3.9)**	**0.7**	**0.1**	**(0.4)**	**(2.9)**
نتيجة القطاع	**10.7**	**1.7**	**4.1**	**17.1**	**18.2**	**51.8**
حصة البنك من (خسارة) / ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**0.6**	**1.1**	**1.7**
صافي الربح للسنة						**53.5**
صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة						**(0.4)**
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك						**53.1**
موجودات القطاع	**747.5**	**624.1**	**699.4**	**1,415.3**	**72.6**	**3,558.9**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**19.9**	**45.1**	**65.0**
موجودات مشتركة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**48.8**
مجموع الموجودات						**3,672.7**
مطلوبات القطاع	**1,062.4**	**725.1**	**647.5**	**616.0**	**8.0**	**3,059.0**
مطلوبات مشتركة						**68.5**
مجموع المطلوبات						**3,127.5**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

	الخدمات المصرفية للأفراد	*الخدمات المصرفية للشركات*	*الخدمات المصرفية الدولية*	*الاستثمار وأنشطة الخزانة*	*الأنشطة الأخرى*	*المجموع*
دخل الفوائد	33.1	31.6	25.6	46.8	0.6	137.7
مصروفات الفوائد	(5.0)	(11.3)	(15.6)	(25.0)	-	(56.9)
سعر تحويل الأموال الداخلية	(1.1)	(0.8)	2.3	(14.2)	13.8	-
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	27.0	19.5	12.3	7.6	14.4	80.8
دخل تشغيلي آخر	12.4	4.5	4.6	9.7	6.7	37.9
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	39.4	24.0	16.9	17.3	21.1	118.7
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	(0.4)	(5.3)	0.3	(0.2)	-	(5.6)
نتيجة القطاع	12.4	3.9	5.0	11.3	20.1	52.7
حصة البنك من (خسارة) / ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	(0.4)	0.3	(0.1)
صافي الربح للسنة						52.6
صافي الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة						(0.6)
صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك						52.0
موجودات القطاع	683.8	621.7	785.3	1,497.3	57.7	3,645.8
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	21.4	44.1	65.5
موجودات مشتركة						49.1
مجموع الموجودات						3,760.4
مطلوبات القطاع	1,053.3	699.5	677.9	702.1	6.8	3,139.6
مطلوبات مشتركة						106.3
مجموع المطلوبات						3,245.9

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

24 القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات.

	المحلي	***الأخرى***	***المجموع***
31 ديسمبر 2021			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**75.3**	**7.3**	**82.6**
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**1.7**	**1.7**
دخل تشغيلي آخر	**29.7**	**3.3**	**33.0**
	105.0	**12.3**	**117.3**
موجودات غير متداولة *	**88.8**	**25.9**	**114.7**

	المحلي	*الأخرى*	*المجموع*
31 ديسمبر 2020			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	72.5	8.3	80.8
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	(0.1)	(0.1)
دخل تشغيلي آخر	34.4	3.5	37.9
	106.9	11.7	118.6
موجودات غير متداولة *	87.2	26.4	113.6

* تمثل الموجودات غير المتداولة الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة والضمان قيد البيع والممتلكات والمعدات.

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2021	*2020*
نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح رقم 4)	**23.4**	20.3
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح رقم 4)	**207.4**	184.7
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل	**336.1**	312.7
	566.9	517.7

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين*	*المجموع*
31 ديسمبر 2021				
قروض وسلف العملاء	**-**	**9.7**	**2.0**	**11.7**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**65.0**	**-**	**65.0**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**161.2**	**1.4**	**8.7**	**171.3**
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء	-	26.9	1.9	28.8
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	65.5	-	65.5
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	185.4	0.8	8.5	194.7

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين*	*المجموع*
31 ديسمبر 2021				
دخل الفوائد	**-**	**0.7**	**-**	**0.7**
مصروفات الفوائد	**2.4**	**-**	**0.1**	**2.5**
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	**1.7**	-	**1.7**
31 ديسمبر 2020				
دخل الفوائد	-	1.0	-	1.0
مصروفات الفوائد	5.2	-	0.1	5.3
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	(0.1)	-	(0.1)

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2021	*2020*
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	**10.5**	10.3
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	**1.3**	0.7
	11.8	11.0

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار اليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2021	*خلال شهر واحد*	*1 إلى 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهر*	*المجموع الفرعي*	*1 إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**230.8**	**-**	**-**	**-**	**230.8**	**-**	**-**	**-**	**54.0**	**284.8**
أذونات خزانة	**16.9**	**61.7**	**92.0**	**108.6**	**279.2**	**-**	**-**	**-**	**-**	**279.2**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**323.0**	**13.1**	**-**	**1.4**	**337.5**	**-**	**-**	**-**	**-**	**337.5**
قروض وسلف العملاء	**215.3**	**127.2**	**63.1**	**96.4**	**502.0**	**668.3**	**336.6**	**48.4**	**51.9**	**1,607.2**
أوراق مالية استثمارية	**24.9**	**17.4**	**32.7**	**8.6**	**83.6**	**328.6**	**340.5**	**111.9**	**121.2**	**985.8**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**63.4**	**-**	**-**	**-**	**63.4**	**15.1**	**-**	**-**	**-**	**78.5**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**65.0**	**65.0**
ممتلكات ومعدات	**-**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**0.6**	**28.3**	**1.1**	**3.2**	**1.5**	**34.7**
مجموع الموجودات	**874.3**	**219.5**	**188.0**	**215.3**	**1,497.1**	**1,040.3**	**678.2**	**163.5**	**293.6**	**3,672.7**
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**181.8**	**48.1**	**9.6**	**11.3**	**250.8**	**4.1**	**-**	**-**	**-**	**254.9**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**-**	**-**	**80.8**	**75.6**	**156.4**	**226.8**	**-**	**-**	**-**	**383.2**
اقتراضات لأجل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**245.1**	**-**	**-**	**-**	**245.1**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**296.0**	**49.2**	**46.2**	**11.7**	**403.1**	**0.1**	**-**	**-**	**1,722.4**	**2,125.6**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**112.8**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**113.4**	**2.2**	**0.9**	**2.2**	**-**	**118.7**
مجموع المطلوبات	**590.6**	**97.4**	**136.8**	**98.9**	**923.7**	**478.3**	**0.9**	**2.2**	**1,722.4**	**3,127.5**
صافي فجوة السيولة	**283.7**	**122.1**	**51.2**	**116.4**	**573.4**	**562.0**	**677.3**	**161.3**	**(1,428.8)**	**545.2**
فجوة السيولة المتراكمة	**283.7**	**405.8**	**457.0**	**573.4**		**1,135.4**	**1,812.7**	**1,974.0**	**545.2**	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

	خلال شهر واحد	*1 إلى 3 أشهر*	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهر*	*المجموع الفرعي*	*1 إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
31 ديسمبر 2020										
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	205.0	-	-	-	205.0	-	-	-	51.5	256.5
أذونات خزانة	74.6	164.5	135.7	113.0	487.8	-	-	-	-	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	306.7	5.7	6.0	0.5	318.9	-	-	-	-	318.9
قروض وسلف العملاء	208.7	106.2	124.6	102.2	541.7	610.6	323.3	30.3	49.9	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	31.7	23.7	37.6	15.8	108.8	304.2	333.1	94.7	116.5	957.3
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	70.5	-	-	-	70.5	12.6	-	-	-	83.1
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	65.5	65.5
ممتلكات ومعدات	-	-	0.1	0.2	0.3	29.1	0.9	3.7	1.5	35.5
مجموع الموجودات	897.2	300.1	304.0	231.7	1,733.0	956.5	657.3	128.7	284.9	3,760.4
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	225.4	89.9	9.0	1.9	326.2	4.1	-	-	-	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	20.9	-	78.7	95.4	195.0	204.2	-	-	-	399.2
اقتراضات لأجل	-	-	-	-	-	188.5	-	-	-	188.5
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	291.8	54.1	44.0	22.4	412.3	0.5	-	-	1,754.6	2,167.4
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	154.3	-	0.1	0.2	154.6	2.6	0.6	2.7	-	160.5
مجموع المطلوبات	692.4	144.0	131.8	119.9	1,088.1	399.9	0.6	2.7	1,754.6	3,245.9
صافي فجوة السيولة	204.8	156.1	172.2	111.8	644.9	556.6	656.7	126.0	(1,469.7)	514.5
فجوة السيولة المتراكمة	204.8	360.9	533.1	644.9		1,201.5	1,858.2	1,984.2	514.5	

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

	قيمة عادلة موجبة	***قيمة عادلة سالبة***	***القيمة الاعتبارية***
31 ديسمبر 2021			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**0.4**	**0.4**	**196.3**
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	**3.4**	**28.2**	**582.9**
	3.8	**28.6**	**779.2**

	قيمة عادلة موجبة	*قيمة عادلة سالبة*	*القيمة الاعتبارية*
31 ديسمبر 2020			
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	2.6	0.7	256.8
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	0.1	57.2	525.7
	2.7	57.9	782.5

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 مشتقات مالية (تتمة)

أنواع المشتقات المالية (تتمة)

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة لإدارة أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و37 على التوالي.

تستخدم المجموعة، كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجة التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	أقل من شهر واحد	*من 1 إلى 3 أشهر*	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*
مخاطر سعر الفائدة					
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية					
31 ديسمبر 2021					
القيمة الاسمية	**1.9**	**-**	**14.9**	**170.6**	**395.5**
متوسط سعر الفائدة الثابت	**5%**	**-**	**6%**	**5%**	**6%**
31 ديسمبر 2020					
القيمة الاسمية	**-**	5.7	16.8	198.1	305.1
متوسط سعر الفائدة الثابت	**-**	5%	4%	5%	6%

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 9.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

28 مشتقات مالية (تتمة)

تحوطات القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2021		*2020*	
	القيمة المدرجة	***تعديلات القيمة العادلة ****	*القيمة المدرجة*	*تعديلات القيمة العادلة **
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	**619.0**	**20.7**	573.9	51.4

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره 34.7 مليون دينار بحريني (2020: صافي ربح قدره 33.4 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 34.5 مليون دينار بحريني (2020: خسارة بمبلغ وقدره 33.7 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تعالج تعديلات المرحلة 2 من إصلاح أيبور المسائل الناتجة أثناء إصلاح أيبور، بما في ذلك تحديد متى ستتوقف تعديلات "المرحلة 1" عن التطبيق، ومتى يجب تحديث تصنيفات ووثائق التحوط، ومتى يسمح بالتحوط من سعر القياسي البديل أو سعر المرجعي البديل كمخاطر تحوط.

قدمت تعديلات "المرحلة 1" أعفاء مؤقت من تطبيق متطلبات محاسبية التحوط المحددة على علاقات التحوط المتأثرة مباشرةً من إصلاح أيبور. لقد كان للإعفاءات تأثير بأن إصلاح أيبور ينبغي ألا يؤدي بشكل عام إلى إنهاء محاسبة التحوط قبل تعديل العقود. ومع ذلك، يستمر تسجيل أي عدم فعالية تحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر. وعلاوة على ذلك، حددت التعديلات العوامل المتعلقة بموعد انتهاء الإعفاءات، والتي شملت أوجه عدم التيقن الناتجة عن إصلاح أيبور التي لم تعد موجودة.

تحدد المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط على مدى أسعار الفائدة القياسية لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة العائمة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة القياسية. يتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

وباستخدام الأدوات المالية المشتقة لتحوط من التعرض للتغيير في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضا لمخاطر ائتمان الطرف الآخر المشتق، وهو ما لا يقابله بند التحوط.

وفي علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير الطرف الآخر والمخاطر الائتمانية الخاصة بالمجموعة على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ والفروق في تواريخ استحقاق مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط تلك.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات التحوط المؤهلة للقيمة العادلة ومكسب أو خسارة التحوط على بنود التحوط في دخل الاستثمار الآخر.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات لتحوط من التعرض للتغييرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 14.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية بتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، وبالأخص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادةً تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته رهناً بشروط معنية محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان سكيون لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

31 ديسمبر 2021	***عند الطلب***	***أقل من 3 أشهر***	***من 3 إلى 12 شهر***	***من 1 إلى 5 سنوات***	***أكثر من 5 سنوات***	***المجموع***
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	**3.4**	**11.5**	**15.3**	**-**	**-**	**30.2**
خطابات ضمان	**164.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**164.0**
						194.2
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**170.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**170.1**
عقود صرف أجنبي آجلة	**-**	**149.9**	**46.4**	**-**	**-**	**196.3**
مقايضات أسعار الفائدة	**-**	**1.9**	**14.9**	**170.6**	**395.4**	**582.8**
						949.2
						1,143.4

31 ديسمبر 2020	*عند الطلب*	*أقل من 3 أشهر*	*من 3 إلى 12 شهر*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
التزامات محتملة:						
اعتمادات مستندية	2.5	20.1	13.0	-	-	35.6
خطابات ضمان	177.3	-	-	-	-	177.3
						212.9
ارتباطات:						
ارتباطات القروض غير المسحوبة	181.5	-	-	-	-	181.5
عقود صرف أجنبي آجلة	-	162.5	94.3	-	-	256.8
مقايضات أسعار الفائدة	-	5.7	16.8	198.1	305.2	525.8
						964.1
						1,177.0

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

29 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2021			
	المرحلة 1	***المرحلة 2***	***المرحلة 3***	***المجموع***
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	**210.0**	**19.0**	**14.6**	**243.6**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	**(0.4)**	**(0.2)**	**(3.3)**	**(3.9)**

	2020			
	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	178.7	18.4	15.4	212.5
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)	(0.5)	(0.2)	(3.4)	(4.1)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة للارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

	المرحلة 1	***المرحلة 2***	***المرحلة 3***	***المجموع***
1 يناير 2021	**312.3**	**66.6**	**15.5**	**394.4**
تعرضات جديدة	**148.2**	**15.2**	**-**	**163.4**
تعرضات مستحقة / انقضت	**(162.4)**	**(29.1)**	**(3.8)**	**(195.3)**
تحويلات إلى المرحلة 1	**13.6**	**(13.6)**	**-**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 2	**(20.1)**	**20.2**	**(0.1)**	**-**
تحويلات إلى المرحلة 3	**(3.0)**	**-**	**3.0**	**-**
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**2.0**	**(0.3)**	**0.1**	**1.8**
في 31 ديسمبر 2021	**290.6**	**59.0**	**14.7**	**364.3**

	المرحلة 1	*المرحلة 2*	*المرحلة 3*	*المجموع*
1 يناير 2020	291.9	89.1	22.0	403.0
تعرضات جديدة	163.9	11.8	-	175.7
تعرضات مستحقة / انقضت	(132.4)	(45.6)	(0.5)	(178.5)
تحويلات إلى المرحلة 1	68.2	(52.1)	(16.1)	-
تحويلات إلى المرحلة 2	(66.4)	66.4	-	-
تحويلات إلى المرحلة 3	(11.3)	-	11.3	-
تعديلات صرف العملات الأجنبية	(1.6)	(3.0)	(1.2)	(5.8)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	312.3	66.6	15.5	394.4

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة ممارسات رائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر. رئيس المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

30 إدارة المخاطر (تتمة)

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسئولياته، وتسنتند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة المخاطر والائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطرالكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والحالية والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى وفي الوقت المناسب. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتفق مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الصناعي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. ويتحقق التنويع، للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. تبلغ السلطة المختصة بالتجاوزات كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

31 مخاطر الائتمان (تتمة)

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير مرغوبة فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعى ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جدراتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسئولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للأنشطة الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز عن طريق وضح حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2021	*2020*
أرصدة لدى بنوك مركزية	**261.4**	236.2
أذونات خزانة	**279.2**	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**337.5**	318.9
قروض وسلف العملاء	**1,607.2**	1,555.8
اوراق مالية استثمارية	**911.1**	886.3
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**59.8**	66.6
المجموع	**3,456.2**	3,551.6
التزامات محتملة	**194.2**	212.9
ارتباطات	**949.2**	964.1
مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان	**1,143.4**	1,177.0
مجموع تعرض المخاطر الائتمانية	**4,599.6**	4,728.6

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

32 تركز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2021			*2020*		
	موجودات	***مطلوبات***	***ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة***	موجودات	مطلوبات	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,096.6**	**2,622.5**	**695.1**	3,098.8	2,675.5	610.2
أمريكا الشمالية	**92.9**	**9.1**	**1.1**	152.3	21.9	0.5
أوروبا	**208.6**	**303.3**	**367.3**	194.6	338.6	461.1
آسيا	**220.8**	**175.9**	**78.2**	231.6	191.9	101.8
أخرى	**53.8**	**16.7**	**1.7**	83.1	18.0	3.4
	3,672.7	**3,127.5**	**1,143.4**	3,760.4	3,245.9	1,177.0
القطاع الاقتصادي						
تجاري وصناعي	**600.2**	**115.9**	**169.7**	626.1	175.1	219.4
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**689.8**	**880.6**	**791.0**	700.7	942.4	801.3
إنشائي وعقاري	**317.7**	**72.0**	**106.4**	304.9	66.5	115.4
حكومي وقطاع عام	**1,168.8**	**389.1**	**3.6**	1,275.0	369.5	-
أفراد	**588.6**	**1,228.1**	**0.5**	530.5	1,201.2	0.5
أخرى	**307.6**	**441.8**	**72.2**	323.2	491.2	40.4
	3,672.7	**3,127.5**	**1,143.4**	3,760.4	3,245.9	1,177.0

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمانية، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل 3. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الديّن. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الديّن إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى -A) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (+CCC إلى -CCC).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن إدارة المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد. وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

31 ديسمبر 2021

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**193.5**	**3.8**	**-**	**197.3**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**475.1**	**120.3**	**-**	**595.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**4.6**	**150.3**	**-**	**154.9**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**79.5**	**79.5**
	673.2	**274.4**	**79.5**	**1,027.1**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(3.7)**	**(23.5)**	**(52.8)**	**(80.0)**
صافي القيمة المدرجة	**669.5**	**250.9**	**26.7**	**947.1**

31 ديسمبر 2020

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	176.1	3.0	-	179.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	458.4	170.6	-	629.0
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	4.6	127.6	-	132.2
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	94.0	94.0
	639.1	301.2	94.0	1,034.3
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2.9)	(21.3)	(56.2)	(80.4)
صافي القيمة المدرجة	636.2	279.9	37.8	953.9

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**648.7**	**-**	**-**	**648.7**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**3.0**	**1.4**	**-**	**4.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**-**	**9.3**	**-**	**9.3**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**9.0**	**9.0**
	651.7	**10.7**	**9.0**	**671.4**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(1.0)**	**(2.9)**	**(7.4)**	**(11.3)**
صافي القيمة المدرجة	**650.7**	**7.8**	**1.6**	**660.1**

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	587.0	-	-	587.0
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	5.0	3.4	-	8.4
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	-	9.1	-	9.1
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	9.4	9.4
	592.0	12.5	9.4	613.9
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3.4)	(1.5)	(7.1)	(12.0)
صافي القيمة المدرجة	588.6	11.0	2.3	601.9

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	***المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً***	***المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً***	***المجموع***
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى -A)	**123.3**	**-**	**-**	**123.3**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**480.7**	**79.3**	**-**	**560.0**
	604.0	**79.3**	**-**	**683.3**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.3)**	**(0.3)**	**-**	**(0.6)**
صافي القيمة المدرجة	**603.7**	**79.0**	**-**	**682.7**
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى -A)	**85.8**	**-**	**-**	**85.8**
درجة المعيار الأساسي (+BBB إلى -B) *	**421.7**	**0.1**	**-**	**421.8**
	507.5	**0.1**	**-**	**507.6**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**-**	**-**	**-**	**-**
صافي القيمة المدرجة	**507.5**	**0.1**	**-**	**507.6**
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**67.9**	**0.3**	**-**	**68.2**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**222.8**	**27.5**	**-**	**250.3**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**0.1**	**31.1**	**-**	**31.2**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**-**	**-**	**14.6**	**14.6**
	290.8	**58.9**	**14.6**	**364.3**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.4)**	**(0.2)**	**(3.3)**	**(3.9)**
صافي القيمة المدرجة	**290.4**	**58.7**	**11.3**	**360.4**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.1 تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً	*المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً*	*المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً*	*المجموع*
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	161.9	-	-	161.9
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) *	485.8	78.3	-	564.1
	647.7	78.3	-	726.0
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.5)	-	(0.7)
صافي القيمة المدرجة	647.5	77.8	-	725.3
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	75.7	-	-	75.7
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) *	573.1	0.1	-	573.2
	648.8	0.1	-	648.9
الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-
صافي القيمة المدرجة	648.8	0.1	-	648.9
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	91.9	1.6	-	93.5
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	215.3	34.4	-	249.7
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	5.1	30.7	-	35.8
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	-	-	15.4	15.4
	312.3	66.7	15.4	394.4
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(0.2)	(3.4)	(4.1)
صافي القيمة المدرجة	311.8	66.5	12.0	390.3

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 4.9 مليون دينار بحريني (2020: 5.1 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2021	*2020*
موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر القروض والسلف:	**33.6**	40.2
- النقدية	**60.6**	76.2
- إقراض الرهن العقاري	**738.5**	765.7
- الأدوات المالية	**10.7**	7.4
- أخرى*	**23.5**	25.7

* تشتمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والمستندات العامة ووثائق التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. ويخصيص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات وتحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالمجموعة.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من 30 يوماً. ومع ذلك، كجزء من إجراءات التخفيف الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في ظل تفشي جائحة كوفيد – 19، طبقت المجموعة المعايير التنظمية للتأخر في السداد لمدة 74 يوماً.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) الأصول المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى ملاءمة التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي بموجب الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنه" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة 12 شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية (تتمة)

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة ليتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد بالنسبة للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:
1. **معدلات التحسن**: تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

2. **معدلات الاسترداد**: تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة المتعلقة بالموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

3. معدلات الخصم: تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة 2) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

1) درجات المخاطر الائتمانية؛
2) نوع المنتج؛ و
3) الموقع الجغرافي للمقترض.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال (تتمة)

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقي متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الديّن)

(ط) تقييم واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة جائحة كوفيد – 19

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة والمخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظره المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة وكذلك المحفظة الائتمانية البحرينية بشكل عام؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة أو أي إعادة هيكلة لعمليات التعرض.

أدراكنا منا أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية للمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي) اعتماداً على طول عمر جائحة كوفيد – 19 وإجراءات الاحتواء ذات الصلة، وكذلك مدى فعالية إجراءات الدعم طويلة الأمد المقدمة من قبل المصارف المركزية والحكومات والمؤسسات الأخرى، قامت المجموعة بتحديث منهجية احتمالية التعثر في السداد لكي تتمكن من تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغيرات العوامل الكلية. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملاءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمتطلبات المحتملة في المستقبل بناءً على تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية. تستخدم المجموعة ترابط الموجودات باستخدام الصيغ المعدلة لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. وبالنظر لمدى شدة التوقعات الحالية للاقتصاد الكلي والتعقيد الإضافي الناتج عن أنظمة الدعم المختلفة والتوجيهات التنظيمية في جميع المناطق الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة، وفقد قامت المجموعة بتحديث منهجية احتمالية التعثر في السداد لكي تتمكن من تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغير حقائق العوامل الكلية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة نفسه.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن على سيناريوهات الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

31 ديسمبر 2021	***مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15)***	***سيناريو 1 (10:60:30)***	***سيناريو 2 (10:50:40)***
قروض وسلف العملاء	**31.1**	**33.1**	**34.1**
أوراق مالية استثمارية	**0.6**	**0.5**	**0.5**
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.6**	**0.6**	**0.6**

31 ديسمبر 2020	*مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (10:60:30)*	*سيناريو 1 (15:70:15)*	*سيناريو 2 (10:50:40)*
قروض وسلف العملاء	29.1	26.1	29.6
أوراق مالية استثمارية	0.7	0.7	0.7
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.7	0.6	0.7

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لو لم يكن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	2021	*2020*
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**17.8**	43.0
قروض استهلاكية	**1.5**	3.1
	19.3	46.1

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك نسبة 1% لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.4 مليون دينار بحريني (2021: 0.2 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو لضمان أن تكون الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول التي تتخذها المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك الخبير الاستشاري الخارجي التحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

إدارة إصلاح أسعار الفائدة المرجعية والمخاطر المرتبطة بها

أنشات المجموعة لجنة أيبور متعددة المهام لإدارة انتقالها إلى الأسعار البديلة. تتضمن أهداف لجنة أيبور تقييم مدى إشارة القروض المقدمة والتزامات القروض والمطلوبات إلى التدفقات النقدية لأيبور، وما إذا كانت هذه العقود بحاجة إلى تعديل نتيجة لإصلاح أيبور، وكيفية إدارة التواصل مع الأطراف الأخرى بشأن إصلاح أيبور. تتعاون لجنة أيبور مع واحدات الأعمال ووظائف الدعم الأخرى حسب الحاجة.

ومن أهم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة نتيجة لإصلاح أيبور هي المخاطر التشغيلية. على سبيل المثال، إعادة التفاوض على عقود القروض من خلال التفاوض الثنائي مع العملاء وتجديد الشروط التعاقدية وتحديث النظم التي تستخدم أسعار الأيبور والمنحنيات الآجلة وتعديل الرقابة التشغيلية ذات الصلة بالإصلاح. تقتصر المخاطر المالية بصورة رئيسية على مخاطر أسعار الفائدة.

واصلت المجموعة تعديل اتفاقيات عقود القروض والسلف القائمة، بما في ذلك ارتباطات القروض على مدار سنتي 2020 و2021. وقد أدخلت هذه التعديلات لتضمينها حكماً احتياطياً ينص على أن السعر المرجعي الحالي لمؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي سوف يستبدل بالسعر المرجعي البديل على التوالي عندما لم يعد مؤشر ليبور موجوداً. تقوم لجنة أيبور حالياً بوضع سياسات لتعديل الأسعار المعروضة على محفظة قروضها وارتباطات قروضها ذات المعدلات العائمة القائمة المرتبطة بمؤشر أيبور والتي سيتم استبدالها كجزء من إصلاح أيبور في جميع الأقسام الأخرى للمجموعة. سيتم تعديل عقود القروض والسلف المقدمة إلى الشركات في مفاوضات ثنائية مع الأطراف الأخرى، حسب مقتضى الحال.

تراقب المجموعة التقدم المحقق في الانتقال من مؤشر أيبور إلى الأسعار المرجعية الجديدة من خلال مراجعة مجموع مبالغ العقود التي لم تنتقل بعد إلى الأسعار المرجعية البديلة ومبالغ هذه العقود التي تتضمن على بنداً احتياطياً مناسبا. تعتبر المجموعة أن العقد لم ينتقل بعد إلى سعر المرجعي البديل عندما تكون الفائدة بموجب العقد مرتبطة بالسعر المرجعي لا يزال خاضعاً لإصلاح أيبور، حتى لو تضمن بنداً احتياطياً يتعامل مع وقف مؤشر أيبور القائم (يشار إليها باسم "عقد لم يتم إصلاحه").

يفصح الجدول التالي تفاصيل بشأن جميع الأدوات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة في 31 ديسمبر 2021 وسوف تستحق بعد 30 يونيو 2023 بالنسبة لبعض إعدادات مؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي ويتعين عليها الانتقال إلى معيار الأسعار المرجعية البديلة:

	الموجودات المالية غير المشتقة	***المطلوبات المالية غير المشتقة***	***(القيمة الاعتبارية) للمشتقات***
تواريخ إيقاف مؤشر ليبور بالدولار الأمريكي في 30 يونيو 2023	**273.3**	**191.6**	**542.2**

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 18.6 مليون دينار بحريني (2020: زيادة قدرها 16.6 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند 0%، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 9.2 مليون دينار بحريني (2020: 12.7 مليون دينار بحريني).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساسية)				*معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساسية)*		
2021	*2020*			**2021**	*2020*	
14.9	15.2	دينار بحريني	دينار بحريني	**9.1**	12.1	
3.1	0.7	دولار أمريكي	دولار أمريكي	-	-	
1.6	0.6	دينار كويتي	دينار كويتي	**0.7**	0.3	
(1.0)	0.1	أخرى	أخرى	**(0.6)**	0.3	
18.6	16.6		**المجموع**	**9.2**	12.7	

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 9.5% بإجمالي 52.7 مليون دينار بحريني (2020: 8.2% بإجمالي 43.0 مليون بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 9.5% بإجمالي 52.7 مليون دينار بحريني (2020: 8.2% بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني).

يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلا لتعرضات مخاطر أسعار الفائدة الخاصة المجموعة:

	2021				
	لغاية 3 أشهر	***أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة***	***أكثر من سنة واحدة***	***غير معرضة***	***المجموع***
أذونات خزانة	**78.6**	**200.6**	**-**	**-**	**279.2**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**266.2**	**1.4**	**-**	**69.9**	**337.5**
قروض وسلف للعملاء	**822.5**	**173.3**	**570.2**	**41.2**	**1,607.2**
أوراق مالية استثمارية	**53.7**	**41.2**	**783.5**	**107.4**	**985.8**
	1,221.0	**416.5**	**1,353.7**	**218.5**	**3,209.7**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**200.4**	**20.9**	**4.1**	**29.5**	**254.9**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**262.9**	**87.6**	**32.7**	**-**	**383.2**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**492.7**	**269.3**	**29.5**	**1,334.1**	**2,125.6**
اقتراضات لأجل	**56.6**	**-**	**188.5**	**-**	**245.1**
	1,012.6	**377.8**	**254.8**	**1,363.6**	**3,008.8**
فجوة مدرجة بالميزانية	**208.4**	**38.7**	**1,098.9**	**(1,145.1)**	**200.9**
فجوة غير مدرجة بالميزانية	**581.0**	**(14.9)**	**(566.1)**	**(219.3)**	**(219.3)**
مجموع فجوة حساسية الفائدة	**789.4**	**23.8**	**532.8**		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	**789.4**	**813.2**	**1,346.0**		

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

36 مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

	2020				
	لغاية 3 أشهر	*أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*أكثر من سنة واحدة*	*غير معرضة*	*المجموع*
أذونات خزانة	239.2	248.6	-	-	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	178.6	6.5	-	133.8	318.9
قروض وسلف للعملاء	760.5	208.5	522.1	64.7	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	66.6	53.1	697.9	139.7	957.3
	1,244.9	516.7	1,220.0	338.2	3,319.8
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	291.9	10.9	4.1	23.4	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	342.7	18.8	37.7	-	399.2
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	523.9	311.5	36.6	1,295.4	2,167.4
اقتراضات لأجل	-	-	188.5	-	188.5
	1,158.5	341.2	266.9	1,318.8	3,085.4
فجوة مدرجة بالميزانية	86.4	175.5	953.1	(980.6)	234.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	520.0	(16.8)	(503.3)	(168.5)	(168.6)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	606.4	158.7	449.8		
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	606.4	765.1	1,214.9		

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	2021	*2020*
	معادل فائض (عجز)	*معادل فائض (عجز)*
الدولار الأمريكي	**177.1**	100.5
اليورو	**0.1**	0.1
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**8.9**	6.4
الدينار الكويتي	**0.7**	0.4
أخرى	**0.3**	0.3

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة			*التأثير على أسهم حقوق الملكية*	
	2021	*2020*	*% التغير في الفهرس*	***المجموع 2021***	*المجموع 2020*
بورصة البحرين	**13.9**	12.9	±15%	**2.1**	1.9
أسواق الأوراق المالية الأخرى	**31.6**	30.4	±15%	**4.7**	4.6
				6.8	6.5

39 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركيز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

خلال استمرار تفشي الجائحة، قامت المجموعة بزيادة تنويع مصادر تمويلها وعززت مركز السيولة لديها. ومازالت الحكومات والسلطات النقدية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، تتخذ إجراءات لدعم الاقتصاد والنظام المالي. تتضمن هذه الإجراءات التدابير المالية والنقدية والتدابير المالية الأخرى لزيادة السيولة وتقديم المساعدة المالية للعملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة والعملاء التجاريين والشركات. وقد حافظت المجموعة على مراكز قوية لرأس المال والسيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حدده مصرف البحرين المركزي، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال 23.6% (31 ديسمبر 2020: 21.8%) ونسبة تغطية السيولة 323.7% (31 ديسمبر 2020: 289.7%) وصافي نسبة التمويل المستقر 136.9% كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 134.2%).

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

39 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

	31 ديسمبر 2021									
	تحت الطلب	***خلال شهر واحد***	***شهر واحد إلى 3 أشهر***	***3 أشهر إلى 6 شهر***	***6 أشهر إلى 12 شهر***	***سنة واحدة إلى 5 سنوات***	***5 إلى 10 سنوات***	***10 إلى 20 سنة***	***أكثر من 20 سنة***	***المجموع***
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	**65.2**	**116.8**	**48.2**	**9.7**	**11.5**	**5.2**	**-**	**-**	**-**	**256.6**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**-**	**0.5**	**1.2**	**82.7**	**79.4**	**232.2**	**-**	**-**	**-**	**396.0**
اقتراضات لأجل	**-**	**5.6**	**-**	**0.3**	**5.8**	**267.2**	**-**	**-**	**-**	**278.9**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**1,451.7**	**185.4**	**194.3**	**170.4**	**105.0**	**39.3**	**-**	**-**	**-**	**2,146.1**
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	**1,516.9**	**308.3**	**243.7**	**263.1**	**201.7**	**543.9**	**-**	**-**	**-**	**3,077.6**
خطابات ضمان	**164.0**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**164.0**
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**170.1**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**170.1**
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	**-**	**(5.0)**	**(7.1)**	**(19.4)**	**(19.9)**	**(283.6)**	**(336.9)**	**(128.6)**	**(54.0)**	**(854.5)**
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	**-**	**3.8**	**3.5**	**16.7**	**14.6**	**248.2**	**315.0**	**112.0**	**50.4**	**764.2**
	-	**(1.2)**	**(3.6)**	**(2.7)**	**(5.3)**	**(35.4)**	**(21.9)**	**(16.6)**	**(3.6)**	**(90.3)**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

39 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2020

	تحت الطلب	*خلال شهر واحد*	*شهر واحد إلى 3 أشهر*	*3 أشهر إلى 6 شهر*	*6 أشهر إلى 12 شهر*	*سنة واحدة إلى 5 سنوات*	*5 إلى 10 سنوات*	*10 إلى 20 سنة*	*أكثر من 20 سنة*	*المجموع*
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	43.3	183.4	90.3	9.0	2.0	5.1	-	-	-	333.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	21.4	1.7	81.4	99.3	212.8	-	-	-	416.6
اقتراضات لأجل	-	5.4	-	-	5.4	219.9	-	-	-	230.7
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,432.3	170.6	221.3	166.1	153.1	46.0	-	-	-	2,189.4
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,475.6	380.8	313.3	256.5	259.8	483.8	-	-	-	3,169.8
خطابات ضمان	177.3	-	-	-	-	-	-	-	-	177.3
ارتباطات القروض غير المسحوبة	181.5	-	-	-	-	-	-	-	-	181.5
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(3.0)	(11.0)	(10.8)	(27.1)	(292.8)	(305.6)	(40.6)	(51.6)	(742.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	1.7	8.4	8.1	21.8	257.7	285.5	27.9	47.5	658.6
	-	(1.3)	(2.6)	(2.7)	(5.3)	(35.1)	(20.1)	(12.7)	(4.1)	(83.9)

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2021، كان لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي 1.0 مليون دينار بحريني (2020: 1.1 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال هو ضمان أن يتمكن البنك في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والرقابة عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:
المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة5%. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

41 القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020:

	المستوى 1	***المستوى 2***	***المستوى 3***	***المجموع***
31 ديسمبر 2021				
الموجودات المالية				
سندات	**677.3**	**5.4**	**-**	**682.7**
أسهم حقوق الملكية	**45.5**	**10.1**	**17.8**	**73.4**
صناديق مدارة	**-**	**1.3**	**-**	**1.3**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**-**	**0.4**	**-**	**0.4**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**-**	**3.4**	**-**	**3.4**
	722.8	**20.6**	**17.8**	**761.2**
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**-**	**0.4**	**-**	**0.4**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**-**	**28.2**	**-**	**28.2**
الرصيد في 31 ديسمبر	**-**	**28.6**	**-**	**28.6**

	المستوى 1	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
31 ديسمبر 2020				
الموجودات المالية				
سندات	725.3	-	-	725.3
أسهم حقوق الملكية	43.3	6.7	20.3	70.3
صناديق مدارة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	2.6	-	2.6
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	0.1	-	0.1
	768.6	10.1	20.3	799.0
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	57.2	-	57.2
الرصيد في 31 ديسمبر	-	57.9	-	57.9

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	2021			*2020*	
	القيمة المدرجة	***القيمة العادلة***	***الفرق***	*القيمة المدرجة*	*القيمة العادلة*	*الفرق*
المطلوبات المالية						
اقتراضات لأجل	**245.1**	**253.1**	**8.0**	188.5	195.4	6.9
الموجودات المالية						
أوراق مالية استثمارية	**228.4**	**236.3**	**(7.9)**	161.0	161.5	(0.5)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1.

كما في 31 ديسمبر 2021 و2020، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول الوارد أعلاه.

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي مراجعة وتعديل إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة واطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطه الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2021	*2020*
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**2.8**	2.4
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.3)**	(2.0)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل وخطة الحوافز القصيرة الأجل

	عدد الأسهم	
	2021	*2020*
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**10,983,854**	11,042,091
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**4,384,749**	5,055,964
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(5,211,184)**	(5,114,201)
	10,157,419	10,983,854

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.533 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 0.505 دينار بحريني).

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2021	*2020*
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**552.3**	523.6
رأس المال فئة 2	**26.9**	27.6
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**579.2**	551.2
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**2,148.2**	2,208.0
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**267.5**	282.6
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**42.5**	37.5
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**2,458.2**	2,528.1
ملاءة رأس المال (أ / ب * 100)* %	**23.6%**	21.8%
الحد الأدنى المطلوب - %	**14.0%**	14.0%

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

43 ملاءة رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى لقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%، إلا أنه، وفقاً للتعميم رقم OG/106/2020 الصادر عن مصرف البحرين المركزي المؤرخ في 17 مارس 2020 والتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ في 26 أغسطس 2020، والتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والتعميم رقم OG/170/2021 المؤرخ في 27 مايو 2021، والتعميم رقم OG/417/2021 المؤرخ في 23 ديسمبر 2021، تم تخفيض الحد إلى 80% حتى 30 يونيو 2022، لاحتواء التأثيرات المالية لكوفيد – 19. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 136.9% كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 134.2%).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 21.5% (31 ديسمبر 2020: 21.2%) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة، بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 46.7% (31 ديسمبر 2020: 47.4%) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 21.4% من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالمقارنة مع نهاية شهر ديسمبر 2020 (صافي نسبة التمويل المستقر 134.2%)، ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف ويعود ذلك بالأساس إلى زيادة التمويل المستقر المتاح نتيجة لزيادة الديّن لأجل الجديد بقيمة 56.6 مليون دينار بحريني وزيادة رأس المال بقيمة 28.7 مليون دينار بحريني.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر للمجموعة وفقاً لتوجيهات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

	2021	*2020*
مجموع التمويل المستقر المتاح	**2,723.8**	2,618.4
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**1,989.8**	1,951.3
صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة	**136.9%**	134.2%
الحد الأدنى لمتطلبات صافي نسبة التمويل المستقر	**80%**	80.0%

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

44 صافي نسبة التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
البند	***تاريخ استحقاق غير محدد***	***أقل من 6 أشهر***	***أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة***	***أكثر من سنة واحدة***	***المجموع القيم الموزونة***
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**557.6**	**-**	**-**	**26.9**	**584.4**
أدوات رأسمالية أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	**-**	**503.7**	**2.9**	**0.2**	**481.5**
ودائع أقل ثباتاً	**-**	**773.0**	**70.3**	**30.2**	**789.2**
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
تمويل بالجملة آخر	**-**	**1,043.4**	**114.3**	**470.6**	**868.7**
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	**-**	**30.4**	**-**	**-**	**-**
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**-**	**116.5**	**-**	**-**	**-**
مجموع التمويل المستقر المتاح	**557.6**	**2,467.0**	**187.5**	**527.9**	**2,723.8**
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	**-**	**-**	**-**	**-**	**242.2**
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	**-**	**373.4**	**19.8**	**72.3**	**138.2**
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	**-**	**360.6**	**89.3**	**895.8**	**986.4**
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	**-**	**3.1**	**-**	**133.2**	**88.1**
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	**-**	**36.8**	**33.2**	**223.4**	**246.5**
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	**-**	**6.1**	**-**	**-**	**6.1**
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	**234.3**	**-**	**-**	**-**	**234.3**
البنود غير المدرجة في الميزانية	**-**	**960.0**	**-**	**-**	**48.0**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**234.3**	**1,740.0**	**142.3**	**1,324.7**	**1,989.8**
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2021					**136.9%**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

44 صافي نسبة التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	*تاريخ استحقاق غير محدد*	*أقل من 6 أشهر*	*أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع القيم الموزونة*
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	528.1	-	-	27.6	555.7
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	-	499.6	3.5	0.2	478.2
ودائع أقل ثباتاً	-	723.9	81.5	37.3	762.1
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-
تمويل بالجملة آخر	-	1,188.7	159.0	391.7	822.4
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	61.9	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	158.1	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	528.1	2,632.2	244.0	456.8	2,618.4
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	264.7
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	415.8	7.5	46.8	112.9
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	-	319.6	109.1	897.8	977.4
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	0.5	-	66.5	43.5
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	61.9	60.4	194.0	243.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	12.6	-	-	12.6
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	248.9	-	-	-	248.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	961.5	-	-	48.1
مجموع التمويل المستقر المطلوب	248.9	1,771.9	177.0	1,205.1	1,951.3
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2020					134.2%

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 20.1 مليون دينار بحريني (2020: 19.1 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل 17.1 مليون دينار بحريني (2020: 16.3مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 7.1 مليون دينار بحريني (2020: 6.7 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 136.8 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 82.3 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوق لجميع تلك الأموال 142.5 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2021 (2020: 87.7 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2021	*مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى*	*المجموع*
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	**284.8**	**284.8**
أذونات خزانة	-		-	**279.2**	**279.2**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	**337.5**	**337.5**
قروض وسلف العملاء	-	-	-	**1,607.2**	**1,607.2**
أوراق مالية استثمارية	**1.3**	**682.7**	**73.4**	**228.4**	**985.8**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	**78.5**	**78.5**
مجموع الموجودات	**1.3**	**682.7**	**73.4**	**2,815.6**	**3,573.0**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	**254.9**	**254.9**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	**383.2**	**383.2**
اقتراضات لأجل	-	-	-	**245.1**	**245.1**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى	-	-	-	**2,125.6**	**2,125.6**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	**118.7**	**118.7**
مجموع المطلوبات	-	-	-	**3,127.5**	**3,127.5**

جميع الأرقام بملايين الدنانير البحرينية

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

31 ديسمبر 2020	*مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر*	*أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر*	*مدرجة بالتكلفة المطفأة*	*المجموع*
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	256.5	256.5
أذونات خزانة	-		-	487.8	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	318.9	318.9
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,555.8	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	0.7	725.3	70.3	161.0	957.3
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	66.0	66.0
مجموع الموجودات	0.7	725.3	70.3	2,846.0	3,642.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	330.3	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	399.2	399.2
اقتراضات لأجل	-	-	-	188.5	188.5
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	2,167.4	2,167.4
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	116.5	116.5
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,201.9	3,201.9

49 معلومات المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2020 لتتناسب مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً

(لا تشكل المعلومات المالية المرفقة جزءاً من القوائم المالية الموحدة)

الإفصاح العام الإضافي لبنك البحرين والكويت – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19

وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم رقم: OG/259/2020 المؤرخ في 14 يوليو 2020 والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية في ظل التأثيرات الحالية لفيروس كورونا (كوفيد - 19)، تفصح المجموعة في هذا التقرير عن معلومات إضافية تتعلق بالتأثير المالي لتفشي جائحة كوفيد- 19 على قوائمها المالية الموحدة ونتائج عملياتها للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد تضمنت هذه الإجراءات إغلاق الأعمال التجارية وفرض قيود على السفر والحجر الصحي وفرض قيوداً على التجمعات العامة والخاصة. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية خلال من بداية الجائحة في عدد كبير من الاقتصاديات المتقدمة في النمو والناشئة.

لقد أظهرت المجموعة قوة مالية ومرونة تشغيلية بالرغم من هذه الأحداث، بالتزامن مع حماية صحة وسلامة الموظفين، ودعم العملاء في الوقت نفسه. ولا تزال هناك حالة من عدم التيقن بشأن تطور الفيروس والجائحة، ولكن خلال النصف الثاني من العام أظهر الاقتصاد بوادر تحسن وتعافي نسبي بالرجوع للحياة الطبيعية ولكن بوتيرة بطيئة وحذرة. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل حكومة مملكة البحرين لتحجيم تأثير الجائحة وإبطاء انتشار الفيروس، بالإضافة للتقدم الملحوظ في حملة التطعيم المحلية.

تعمل المجموعة باستمرار على مراقبة الوضع الحالي، وهي تعتبر موظفيها وعملائها على حد سواء في صدارة أولويتها. ويلتزم بنك البحرين والكويت التزاماً كاملاً بدعم المجتمعات في الدول التي يعمل فيها وستبذل المجموعة جهداً إضافياً نحو دعمها لتلك المجتمعات في جميع الأوقات.

وفقاً للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لمكافحة انتشار جائحة كوفيد – 19 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي للحد من الضغوطات المالية المفروضة على المواطنين والأعمال التجارية، فقد كون البنك فريق عمل لتنفيذ جميع هذه الإجراءات وضمان الدعم الكامل للوطن ومواطنيه ولعملائنا المخلصين ولموظفينا المتفانين طوال هذه الفترة. وقد نفذ البنك عدداً من الإجراءات لضمان الاستعداد التشغيلي والمواصلة في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لعملائه، بما في ذلك:

- التأكد من أن العمليات التشغيلية للبنك تسير كالمعتاد؛
- توزيع الموظفين بين المكتب الرئيسي والفروع والمواقع الأخرى والعمل عن بعد من المنزل لضمان استمرارية تصريف الأعمال؛
- حلت الاجتماعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت محل غالبية الاجتماعات الفعلية؛
- تنفيذ بروتوكولات التعقيم وإجراءات التباعد الاجتماعي؛ و
- التواصل المستمر مع العملاء للاستفادة الكاملة من مجموعة واسعة من القنوات الإلكترونية التابعة لبنك البحرين والكويت التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقدم تجربة متميزة للعملاء.

ومن ناحية أخرى، فقد تدخلت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

خلال العام، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، لقد عرضت المجموعة على العملاء خيارين إضافيين لتأجيل دفع الأقساط لمدة ستة أشهر لكل خيار بدءً من بداية 1 يناير 2021 بتمديد المدة مع الأخذ في الاعتبار الفائدة الإضافية المحتسبة وإبقاء القسط دون تغيير ودون زيادة الفائدة أو فرض رسوم. من المتوقع أن تطبيق خيار التأجيل الإضافي للقرض سوف يؤدي إلى تأخير إجمالي التدفقات النقدية للبنك بحوالي 148.1مليون دينار بحريني. تم تمديد خيار التأجيل هذا لمدة 6 أشهر إضافية حتى يونيو 2022.

الإفصاح العام الإضافي لبنك البحرين والكويت – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19 في ٣١ ديسمبر 2021

النقاط الواردة أدناه تلخص التأثير المالي العام على القوائم المالية الموحدة السنوية:

- لقد كان للخسائر الائتمانية المتوقعة المقدرة التي تعزى إلى جائحة كوفيد – 19 تأثير سلبي بمبلغ وقدره 3.3 مليون دينار بحريني على إجمالي الموجودات الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021.
- يقدرالتأثير السلبي المتعلق بجائحة كوفيد – 19 إضافة للتأثيرات المستوعبة مسبقاً، بمبلغ 5.3 مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة للتأثير على أعمال بطاقات الائتمان.
- يقدر التأثير السلبي المتعلق بجائحة كوفيد – 19 إضافة للتأثيرات المستوعبة مسبقاً، بمبلغ 2.7 مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة التأثير على الدخل الناتج من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- تأثير سلبي بمبلغ وقدره 1.1مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة لتأثير مجموع الرسوم التي ألغيت بسبب تأجيل القروض خلال العام.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات وأوجه عدم التيقن الناتجة عن هذه الجائحة، لا يزال بنك البحرين والكويت يحتفظ بوضع قوي جداً للسيولة حيث عمل البنك على ضخ السيولة في الأسواق التي يعمل فيها لدعم الاقتصاديات المحلية وعملائه في مثل هذا الوقت الصعب. ولا تزال نسبة تغطية السيولة الموحدة وصافي نسبة التمويل المستقر الموحد في وضع مريح للغاية عند 323.7% و136.9% على التوالي كما في 31 ديسمبر 2021، أي أعلى من الحد المخفض الذي حدده مصرف البحرين المركزي البالغ 80% والحد القياسي البالغ 100%. وعلاوة على ذلك، ظلت مؤشرات السيولة الأخرى، مثل نسبة صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء، عند مستويات ثابتة. وتعتبر الإدارة الحكيمة للسيولة هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لبنك البحرين والكويت ويتم إدارة السيولة على أساس فاعل للغاية، ولكن بشكل متحفظ.

تحرص المجموعة على الحفاظ على رسملة قوية لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية. وتتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التنمية المستقبلية للأعمال. كما في 31 ديسمبر 2021، حافظت المجموعة على مستوى جيد من نسبة ملاءة رأس المال عند 23.6% مقارنة بالحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي المقر للبنوك المحلية ذات الأهمية المنهجية والبالغة 14.0%.

لا ينبغي الاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد – 19 غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير الوارد أعلاه هو حسب تاريخ إعداد هذه المعلومات. حيث قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييما شاملاً وكاملاً لتأثير جائحة كوفيد – 19 على المجموعة، كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.